إشكالية المجتمع المدني في الجزائر

الأستاذ: حميطوش يوسف
أستاذ مكلف بالدروس بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر

ملخص :

يتمحور هذا المقال حول موضوع المجتمع المدنى من المواضيع التى لقت اهتمام الباحثين و الدارسين و الطلبة فى الجامعات فى دول العالم الثالث و فى الدول العربية الإسلامية، منذ التسعينيات من القرن الماضى ، كما أنه شغل حيزا واسعا فى الخطاب السياسى و الإعلامى، و لا يزال يشكل احدى أهم المواضيع التى تستحوذ على الإهتمامات الأساسية لهذا الخطاب.

و فى هذا فقد نظمت أيام و ملتقيات علمية حول المجتمع المدنى، و حول طبيعته و ديناميكيته فى دول العالم و فى الوطن العربى الإسلامى.

و تعد الجزائر من بين الدول التى عرفت ظاهرة المجتمع المدنى بعد بداية مسار الديمقرطة و التعددية السياسية.

و عليه هل يوجد فعلا المجتمع المدنى فى الجزائر؟ وان كان موجودا فهل هو يتمتع بالإستقلالية أم هو خاضع للدولة؟

و يتناول هذا المقال تطور المجتمع المدنى فى المنظومة الفكرية الغربية، ثم تعريف المجتمع المدنى. وبعدها يتم التطرق لظهور المجتمع المدنى فى الجزائر فى فترة العشرينيات من القرن الماضى، ثم لتنظيماته فى فترة الأحادية الحزبية و التعددية السياسية. و أخيرا لجمعيات المجتمع المدنى بين الإستقلالية عن الدولة و الضغوط المؤسساتي

Résumé:

La société civile constitue l'un des thèmes qui intéresse les chercheurs universitaires et les étudiants dans les pays du Tiers Monde et du Monde arabo-musulman , depuis les années 1990. Beaucoup de séminaires et de colloques ont été consacré pour comprendre la nature et la dynamique de celle-ci.

- l'Algérie fait partie des pays qui ont connu la société civile avec le début du processus de démocratisation. y'a -t- il une société civile en Algérie ? est-elle libre ou dépendante de l'Etat?
- cette contribution va étudier l'évolution historique et la définition de la société civile dans le pensée politique occidentale, ensuite sa naissance en Algérie dans les années 1920, puis ses organisations pendant l'ère du parti unique et du multipartisme et enfin, les associations de la société civile entre l'autonomie de l'Etat et pressions institutionnels.

مقدمة:

يعد المجتمع المدني من المواضيع التي لقت اهتمام الباحثين و الدارسين و الطلبة في الجامعات منذ التسعينيات من القرن الماضي ، كما أنه شغل حيزا واسعا في الخطاب السياسي و الإعلامي، و لا يزال يشكل احدى أهم المواضيع التي تستحوذ على الإهتمامات الأساسية لهذا الخطاب.

و في هذا فقد نظمت أيام و ملتقيات علمية حول المجتمع المدني، و حول طبيعته و دينامكيته في دول العالم و في الوطن العربي الإسلامي.

و تعد الجزائر من بين الدول التي عرفت المجتمع المدني بعد بداية مسار الدمقرطة و التعددية السياسية ، اذ لا يمر تقريبا يوما و لا نسمع فيه في التلفزة الوطنية عن فعاليات المجتمع المدني، و عن منظمات المجتمع المدني.

و عليه هل يوجد فعلا المجتمع المدني في الجزائر؟ وهل هو حر أم هو خاضع للدولة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال المحوري، سوف أتطرق للتطور التاريخي للمجتمع المدني في الحضارة الأوروبية الغربية، ثم أتطرق لمفهوم المجتمع المدني حسب المفكرين الغربيين ، و بعدها أتطرق للمجتمع المدني في الجزائر.

التطور التاريخي للمجتمع المدني:

لقد استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي، من قبل المدرسة الكلاسيكية خلال فترة النهضة الأوروبية حتى القرن الثامن عشر، و هذا للتعبير على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة و التي تأسست على عقد اجتماعي وحّدَ بين الافراد و أفرز الدولة . فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع و الدولة معاً، لذا فالمجتمع المدني، كان يعني في البداية ذلك المجتمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، و من ثم فهو يعني ذلك المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، كما أنه مجتمع الأحرار المستقلين، و بالتالي فالمجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية و لا التدرج الاجتماعي، و تركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة و لا التبعية، و العلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية ، و لكنها علاقات بين أحرار متساوين.

و أما في الفكر الغربي الحديث، فيرى هيغل ان المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، ولم يجعل هيغل المجتمع المدني شرطاً للحرية و إطاراً طبيعياً لها . و هو يتشكل من أفراد لا يهتمون سوى بمصالحهم الخاصة و يتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية . و على هذا فالمجتمع المدني عند هيغل هو مجتمع الحاجة و الأنانية، وهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة ، أي أن المجتمع

المدني عند هيغل يضم العلاقات الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية و كذلك الادارة و القضاء و دائرة الشرطة [1]

أما مفهوم المجتمع المدني عند ماركس فهو يرى مجالاً للصراع الطبقي بين الطبقات المتعارضة المصالح، و هو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ، و يحدد المستوى السياسي، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية للرأسمالية، ويتطابق المجتمع المدني إذن المعالم العريضة مع البنية التحتية المتمثلة أساسا في الاقتصاد.

و أما الفيلسوف الايطالي انطونيو غرامشي، فهو ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم إلى مجتمع مدني و مجتمع سياسي، الأول وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجيا، و وظيفة الثاني السيطرة والإكراه.

أي أن مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي ليس مجالاً للتنافس الاقتصادي بل مجالاً للتنافس الايديولوجي [2]

تعريف المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه :" مختلف الأبنية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و القانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين القوى و التكوينات الإجتماعية في المجتمع، و التي تحدث بصورة دينامية و مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ و تعمل باستقلالية عن الدولة".

و يتماثل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي من ناحية ارتباطهما بعنصر التنظيم، إلا أنهما يتميزان من خلال عنصران هما:

1-ان التنظيمات السياسية مركزية تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، في حين تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية و الإستقلالية الذاتية و تنمية التضامنات الجزئية.

2-ان التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت و عام و مجرد، في حين التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسمية رهينة بصورة أكبر لتبدل ميزان القوى أو المصلحة [3] .

و يقوم المجتمع المدنيّ على أبعاد أساسيّة هي :

1-في المجال الإيديولوجي يتضمن مجموعة من القيم والإيديولوجيات الخاصة بمختلف قوى المجتمع سواءا كانت متوافقة مع ايديولوجية الدولة أم متعارضة معها.

2-و اما عن المجال القانوني فهو يرتبط بالنظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين

المواطنين في الحقوق والحريات و الواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية و الدينية [4].

3 -و في المجال الاقتصادي يعتمد على درجة من التطور الإقتصادي و الإجتماعي في ظل نظام إقتصادي يعمل على إشباع حاجات الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة، و هو يرتكز أساسا على حرية السوق .

4- وفي المجال السياسي يقوم على أساس حرية التعبير عن الآراء و المصالح لمختلف قوى المجتمع بطريقة سلمية و منظمة، كما يرتكز على استمداد السّلطة من إرادة الشّعب من خلال عملية التداول على السلطة .

البوادر الأولى للمجتمع المدني في الجزائر:

لقد بدأت البوادر الأولى للمجتمع المدني في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث بدأت تتبلور الحركة الجمعوية المشكلة للمجتمع المدني وهذا بموجب قانون الجمعيات الفرنسي ل1901م الذي سمح بنشأة مختلف الجمعيات الجزائرية، والتي هي نوعين:

1-تتمثل في الجمعيات الثقافية والرياضية والفكرية، وكذا الإتحادات المهنية التي نشأت بالجزائر.

2-تتمثل في الأحزاب السياسية التي نشأت بالجزائر وفي المهجر بفرنسا.

تتضمن **الأولى** العديد من الجمعيات المعروفة كنادي الترقي بمدينة الجزائر، والجمعية التوفيقية المرتبطة بالنخبة، و الغالية بمعسكر ، و كذا الإتحادات النقابية لعمال الموانئ الجزائريين [(*)]، و جمعية الراشيدية و المتربية. و هي كما يرى الباحث عمر كارليي جمعيات تبنت عملا ونمطا عقلانيا متجاوزة الإطار التقليدي، كما أنها مثلت شكلا للتمرن على العمل الجماعي، في إطار السياق الإستعماري الذي سمح ببداية مجال سياسي مستقل في فترة ما بين الحربين التي تعبر عن ديناميكية العمل الجماعي بتجاوز العمل في إطار الأصل الجغرافي والزاوية [5] . و قد ساهمت هذه في نشر الوعي السياسي و الحس الوطني لدى الجزائريين المضطهدين.

و فضلا عن هذا، نجد المدارس الحرة و الكشافة الإسلامية التي ساهمت في التغذية الثقافية للجزائريين و إيقاضهم بغرض مقاومة المستعمر الفرنسي، و الدعوة إلى الإنفصال ، و هو ما كان قائما مثلا في تلمسان في المدارس القرآنية في الدواوير . ففي كل دوار توجد مدرسة قرآنية، تجمع عددا معتبرا من الطلبة، وكانت تغرس فيهم فكرة الإنفصال عن فرنسا كما يذهب إلى ذلك تقرير الإداري للبلدية المختلطة لندرومة [6] . كما توجد أيضا مجموعة من الجمعيات الثقافية؛ منها تلك التي لها توجه مؤيد لفرنسا كودادية قدماء تلاميذ المدارس العمومية، و ودادية طلبة جامعة الجزائر، و هي جمعيات لها إرتباط بالشبان الجزائريين [7].

فقد ساهمت كل هذه الجمعيات والرابطات و الهياكل الدينية والثقافية التي ظهرت على أنقاض المجتمع التقليدي الذي تم تفكيكه،في بناء ثقافة المقاومة والرفض للنظام الإستعماري [8] ، و في خلق حالة تفكير جديدة، و علاقات قوة جديدة من الناحية الثقافية والفكرية.

أما **الثانية** فتتضمن الأحزاب السياسية الجزائرية ، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، إذ عرف المجال السياسي و الإجتماعي الجزائري منافسة حادة من أجل الهيمنة الإيديولوجية بين الأحزاب السياسية، و التي تبلورت في ثلاثة إتجاهات.

يتمثل الأول في الإتجاه الوطني متجسدا في نجم شمال إفريقيا-حزب الشعب الجزائري الذي نشأ بالمهجر بفرنسا بقيادة الحاج أحمد مصالي، و كانت قاعدته الاجتماعية تتشكل من العمال المهاجرين بفرنسا، ذوي الأصول الفلاحية.

أما الإتجاه الثاني، فهو بقيادة فرحات عباس الذي كان عضوا فعالا في إتحادية المنتخبين التي تأسست في1927م، و التي تعد إستمرارية لحركة الشبان الجزائريين. و قد أنشأ حركة أحباب البيان و الحرية، و كذا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. و قد كانت القاعدة الاجتماعية لهذا التيار تتشكل من أفراد البورجوازية الصغيرة، و المهنيين،و التجار والمقاولين بالجزائر، و كانوا ثقافيا متشبعين بالثقافة الفرنسية ،

أما التيار الثالث، فهو يتشكل من جمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس و كانت القاعدة الإجتماعية لهذا التيار تتشكل من أفراد البورجوازية الصغيرة، و أفراد الطبقة الميسورة، و كذا أفراد طبقة النبلاء، و قد أنشأ جمعية العلماء المسلمين.

و عليه، نشأ المجتمع المدني- من خلال الجمعيات السياسية والإتحادات الفكرية و الرياضية التي شكلت أنواعا من الحصانة و الحماية للمجتمع الجزائري من السلطة الإستعمارية- أثناء الإستعمار الفرنسي، في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن الماضي. و قد لجأت الغالبية منها إلى التنظيم خارج دائرة الفضاء السياسي والإقتصادي والثقافي الذي تسوده الدولة من خلال الحرص على حرية التعبير و تماسك الهوية و إعادة إنتاج قيم الشرف والكرامة [9]. و ظهر في ظل ظروف سمحت بذلك والمتمثلة:

1-تزايد النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين، مما أدى إلى الهجرة الداخلية على المدن و الخارجية إلى فرنسا.

2-الإصلاحات السياسية التي تبنتاها فرنسا بغرض خلق نخبة جديدة وسيطة موالية لها.

3-بداية إنتشاروتوسع التعليم الفرنسي.

و مع إندلاع الثورة التحريرية، عرفت تنظيمات المجتمع المدني التي ظهرت في فترة مابين الحربين الإختفاء و الإندثار، بفعل غلق المستعمر الفرنسي للمجال الحر لحركية التنظيمات القائم سابقا. فاختفت العديد من الجمعيات بفعل التشكيك في إرتباطها بجبهة التحرير الوطني، كما تعرض العديد من الشخصيات المعروفة للقمع و الإعتقال.

و فضلا عن هذا ، فان بداية بروز السياسيين في جبهة التحرير الوطني بقيادة عبان رمضان و فتحه مجال الإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني لمختلف التيارات السياسية قد أدى إلى إختفاء الأحزاب القائمة سابقا [**] ، و كذا الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني. فانضم كل؛ من فرحات عباس الذي حل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الشيوعيين الذين حلوا الحزب الشيوعي الجزائري، و المركزيين في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية،كما عبرت التنظيمات النقابية و الطلابية عن انضمامها إلى الجبهة.

تنظيمات المجتمع المدني غداة الإستقلال:

و بعد الإستقلال عرفت جبهة التحرير الوطني تعارضات وصراعات بين السياسيين فيما بينهم من جهة، و بين العسكريين و السياسيين من جهة ثانية. و إن كان الأمر قائما على التحالف بين قيادة الأركان العامة والرئيس أحمد بن بلة و الولايات التاريخية الأولى والخامسة و السادسة و جزءا من الثانية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تحالفت مع الولايات التاريخية الثالثة و الرابعة و جزءا من الثانية في البداية، ثم زال هذا التحالف بتغلب الطرف الأول على الثاني، و لاحقا تصدع الطرف المنتصر بسبب الصراع بين الرئيس أحمد بن بلة مع الجيش.

و في هذه الظروف لم تكن القيادة السياسية الجزائرية بمختلف إتجاهاتها السياسية حريصة على الإطلاق على تنظيم الحياة السياسية في الجزائر على أساس ديمقراطي، و وقفت مبدأ المشاركة السياسية للشعب في إنشاء الدولة الوطنية الفتية و المجتمع المدني الحديث [10]

فعملية تسييس الشعب وتوعيته بالدعاية و التحريض من قبل قوى التغيير السياسي الراديكالية سوف تسمح المجال لظهور سيرورة تاريخية جديدة تبني الدولة الديمقراطية الحديثة، و تمضي قدما في بناء المجتمع المدني، و تشكل قطيعة مع سيرورة نزع السياسة من المجتمع[11] ، أي تسمح ببناء علاقة لا عدائية بين الدولة و المجتمع المدني، مع فتح المجال السياسي التعددي المتعارض مع النزعة الشمولية.إلا أن الذي تم هو عدم خلق و تنظيم المجال السياسي للمجتمع الجزائري بعد الإستقلال الذي تميز ببداية عودة مؤسسات المجتمع المدني كالإتحاد العام للعمال الجزائريين، و الإتحاد الوطني لطلبة الجزائريين، و الأحزاب السياسية على غرار الحركة الإشتراكية الثورية و جبهة القوى الإشتراكية.

فلتجنب بروز قوى إجتماعية تعمل بالموازاة مع الدولة باستقلالية و طوعية عنها، عملت الدولة على إحتواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين، كإحدى جمعيات المجتمع المدني، و منعت بروز قوى عمالية شعبية. و للعلم فقد طالب الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمشاركة العمال في إعداد أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة [12] ، كما طالبت بالإحتفاظ باستقلاليتها إزاء النخبة الحاكمة. و لكن الدولة لم تسمح لها من تجسيد مطالبها ، و هذا بالرغم من وجود إتفاق بين جهة التحرير الوطني و الإتحاد العام للعمال الجزائريين في20 ديسمبر 1962م،حيث إعترفت بموجبه بحق الحركة العمالية في المساهمة في تسيير البلاد نحو تجسيد الإشتراكية من ناحية، و الإعتراف بحقها في الإستقلالية في التنظيم و التسيير الداخلي [13] ، و بالتالي يكون المجتمع المدني مستقلا عن الدولة . و فضلا عن هذا، فبالرغم من أن القوانين الداخلية لنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين تنص على أن العمال ينتخبون بطريقة ديمقراطية من ينوب عنهم و يدافع عنهم، و بدون حضور أي شخص أجنبي عن النقابة،إلا أن في المؤتمر المنعقد من17 إلى20 جانفي1963م، قرر كل من الرئيس أحمد بن بلة و الأمين العام للحزب محمد خيضر التدخل في شؤون النقابة و وجها أعمال المؤتمر لصالحهما [14].

و نفس الأمر بالنسبة للتسيير الذاتي الذي كان بمبادرة من الفلاحين و العمال الذين إستولوا على أراضي المعمرين و على المصانع بعد الإستقلال . فهذا النمط من التسيير كان يقتضي تمتع الفلاحين و العمال باستقلالية أكبر في التسيير، و كذا وجود تنظيمات نقابية ديمقراطية في أوساطهم و تدافع عن مصالحهم الخاصة ، إلا أن الدولة إحتوته و إستعملته بغرض تدعيم سلطتها على نطاق المجتمع. و قد جابهت بيروقراطية الدولة المدافعة عن مصالحها التسيير الذاتي، بممارسة الهيمنة على المكتب الوطني للإصلاح الزراعي [15] . و قد وضع حدا لتجربة التسيير الذاتي مع الإنقلاب العسكري بقيادة العقيد الهواري بومدين في 19 جوان 1965م، فأعطى العسكريون الأولوية لبناء دولة قوية و لوعلى حساب المجتمع.

<u>بناء الدولة وإحتواء المجتمع المدني:</u>

لقد أعطت النخبة الجديدة التي وصلت إلى السلطة،والمتمثلة في البيروقراطية العسكرية، التي هي من أصول البورجوازية الصغيرة، الأولوية لبناء الدولة من خلال قانون البلدية في 1967م و قانون الولاية في1969م، بشكل تسمح لهاتين المؤسستين من القيام بأدوار إدارية، و إقتصادية، و إجتماعية و ثقافية،مع لعب دور همزة وصل بين المركز و المحيط،أي السلطة المركزية في المدينة و المجتمع العميق في الريف ، بشكل يعبر عن ولاء المجتمع للدولة.

لقد واكبت عملية بناء دولة مركزية قوية، بصبغة إيديولوجية أحادية شعبوية تجد في الوطنية الجزائرية مصدرها في القضاء على الإحتلال الفرنسي وتحقيق الإستقلال مصدرها، مع إنشاء

إجماع سياسي حول ضرورة حق تدخل الدولة في كل ميادين الحياة دون فتح مجال النظام السياسي لفئات إجتماعية أخرى لكي تشارك في السلطة،و دون السماح بالمشاركة الواسعة لمكونات المجتمع المدني في العملية السياسية و في إبداء الرأي في الخيارات الإقتصادية للبلد [16]

و قد تطورت ضمن مؤسسات الدولة؛ كالولايات والبلديات، و الوزارات، و المديريات العامة فئة بيروقراطية الدولة التي تتشكل من كبار الإداريين الذين تلقوا تكوينهم في إطار مخطط قسنطينة في1958م، و الذين يسمون بدفعة لاكوست و البالغ عددهم23182 موظفا [17] . و قد حل متخرجي المدرسة الوطنية للإدارة محلهم لاحقا، كمدرسة لإعادة إنتاج النخب الإدارية الموالية للدولة. و قد تحالفت هذه البيروقراطية مع فئة التقنوقراطية التي تولت إدارة سياسة التصنيع المصنعة. فاعتمد نظام 19جوان على فرض البيروقراطية و التقنوقراطية في ميادين الإدارة و الإقتصاد بغرض بناء و تمتين المؤسسات الخاصة بالدولة الحديثة، و بالمقابل إحتواء تنظيمات المجتمع المدني بصفة كلية مع تمزيق تلك المؤسسات النابعة من الهياكل النقابية و الطلابية بشكل أصبحت فروع للسلطة بصفة كاملة من جهة، و بشكل أعاقت كل ضغوطات على الدولة و ذلك بتعيين قيادات موالية للسلطة على رأس تنظيمات المجتمع المدني.

و قد إلتفت هذه البيروقراطية حول الرئيس هواري بومدين الذي تمكن من أن يبسط نفوذه من خلال مجلس الثورة الذي تأسس في19جوان 1965م، و من أن يحقق بشخصيته الكارزمتية- لكونه أصبح رمزا تلتف حوله مختلف الفئات النافذة- الإستقرار داخل النظام السياسي، و من إحتواء المجتمع المدني.

و فضلا عن دور البيروقراطية و التقنوقراطية في سيطرة الدولة على المجتمع المدني في الجزائر، نجد دور مركزية الإقتصاد القائم على إستراتيجية التصنيع المصنعة التي وضعها الاقتصادي الفرنسي جيرار ديستان ديبرنيس من خلال سياسة الأقطاب.و يندرج ضمن هذا ما يسميه ج. إنتليس J.Entelis بالعقد الرضائي sort of ruling bargain [18] ، و كما يسمى أيضا بالعقد التاريخي. فبموجبه يتخلى الأفراد عن حقوقهم السياسية مقابل ضمان حقوقهم الإقتصادية و الإجتماعية، و هذا ما يعني إقصاء المجتمع المدني، على أساس أن وجوده يرتبط بوجود الديمقراطية كشرط أول. فكان الغرض من السياسة الإقتصادية المتبعة هو تحويل المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي فلاحي إلى مجتمع صناعي.

و قد شكلت الجزائر نموذج الدولة التقنوقراطية في السبعينيات في المنطقة، و الذي تمت فيه التنمية بصفة مستقلة و حرة، بعيدا عن تأثير القوى الإجتماعية. و قد استتبع خلق و تطور

القطاع العام في الجزائر إلغاء المجتمع المدني، فتبني الدولة التسلطية التي ترتكز على الحزب الواحد سوف لاتسمح بوجود فضاء سياسي عام،و لا بأية إستقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي [19].

ففي إطار العقد التاريخي، و لكسب رضى المجتمع، لجأت النخبة الحاكمة إلى تبني الشركات الوطنية كتجسيد لسياسة الدولة الإقتصادية، التي وضعها الإقتصادي الفرنسي جيراردیستان ديبرنيس G.D'Estaing Debrnis في إطارسياسة التصنيع المصنعة، و التي تهدف إلى القضاء على التخلف و الفقر و البطالة. فتم إنشاء الشركات الوطنية الكبرى كسوناطراك، و شركة الحديد و الصلب.و قد ترتب عن هذه السياسة بروز دور التقنوقراطيين الذين يمتلكون سلطة المعرفة الدقيقة و المتخصصة ، فحظوا مع البيروقراطيين بمكانة هامة على حساب ممثلي المجتمع و الجمعيات.

و الأمر لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي، بل إمتد إلى القطاع الزراعي ، الذي إستهدف إلغاء ملكية البورجوازية العقارية،و الفئة الشبه الإقطاعية(كالملكيات الكبيرة للجمعيات الدينية و الزوايا)، و فئة المقاولين الزراعيين الذين دخلوا في علاقات رأسمالية أكثر [20] . إلا أن الهدف الخفي هوفرض السيطرة و الرقابة على المجتمع الريفي العميق وإحتوائه، خاصة و أن تاريخ الجزائر يذكرنا بأن الثورات الشعبية إنطلقت من الريف و ليس من المدن، و نفس الأمر أثناء الثورة التحريرية، و في فترة ما بعد الإستقلال.

فخلال 25 سنة من نظام الحزب الواحد، هيمنت الدولة على المجتمع من خلال؛ الحزب، و الإدارة الحكومية، و الأجهزة الأمنية، فألغيت الحياة السياسية المستقلة، و إحتكرت الدولة المجال السياسي، و لم يسمح بوجود المجتمع المدني. فكانت هناك جمعيات و منظمات و لكنها لم تكن تتمتع باستقلالية، و لم يكن لها حق إنتقاد سياسة الدولة.

فتأطير الحركة الجمعوية و إحتوائها تم إصدار الأمر71-79 في 3-12-1971م والذي عدل بالأمر 72-21 في7 جوان 1972م ، حيث حدد إجراءات إنشاء و عمل الجمعيات. فإعتبر هذا الأمر بمثابة معرقل لتطور الحركة الجمعوية،إذ يخضع إنشاء جمعية ذي بعد وطني لإجراءات بيروقراطية ثقيلة، فلابد من ترخيص ثلاثي؛ الأول من وزارة الداخلية، و ثانيا من الوزارة الوصية إذا كان هدف الجمعية يندرج في إطار وصاية إحدى الوزارات حيث يمنح الإعتماد بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهمه الأمر، و الثالث من ممثل وزارة الداخلية على المستوى المحلي. أما إذا تعلق الأمر بجمعية على المستوى المحلي، فانه ينبغي الحصول على ترخيص من الوالي على مستوى الولاية،و الذي بدوره يجب أن يتحصل على رأي من وزير الداخلية بعد إعلامه [21] . و لكن الشيء الملفت للإنتباه هو أن هذا القانون لم يحدد المجال الذي تنشأ فيه الجمعية، إلا أنه في الممارسة و لأسباب سياسية إقتصر الأمر على الجمعيات التي تنشط في المجال الثقافي و الإجتماعي و الفني و العلمي و الرياضي [22] ، مع إستبعاد

النشاط السياسي على أساس مبدأ الحزب الواحد الذي تم تبنيه في مؤتمر طرابلس، فكل جمعية تريد أن تنشط خارج الدولة ما عليها إلا أن تعمل في السرية؛ كالحركة النسوية، و الحركة الإسلامية، و الحركة الثقافية البربرية،و منظمات حقوق الإنسان [23] . فتمكنت جبهة التحرير الوطني من إحتواء مختلف الجمعيات من خلال المادة 120 للحزب الصادر في 1971م.

و عليه ، فقد تمكنت الدولة من فرض سيطرتها و إحتواء المجتمع من خلال وسائل متداخلة كمركزية الإقتصاد، و البيروقراطية العسكرية، و بالإعتماد على مختلف أجهزة الرقابة، و تدعم هذا بالموارد النفطية، و بنخبة ثورية [24] . وأصبحت الدولة في فترة الأحادية الحزبية بمثابة الناطقة باسم المجتمع المدني الغائب.

المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية:

و مع منتصف الثمانينيات، مع إنهيارأسعار النفط فان العقد الرضائيruling bargain أو ما يسمى بالعقد التاريخي تأثر بالظروف الإقتصادية على أساس أن الموارد المالية الخارجية بدأت تتراجع، و ازدادت المديونية الخارجية، و بدأت حركة الإحتجاج . ففي هذا الظرف (***)خرج العمال، و الفلاحين، و الثانويين، و الطلبة، في مظاهرات استهدفت رموز الدولة، للتعبير عن رفضهم للظروف الإقتصادية و الإجتماعية القائمة، و للتعبير عن رفضهم للإقصاء و التهميش، مما سمح ببداية بروز الحركة الجمعوية التي إستفادت من قانون 87-15 في 21 جويلية 1987م الذي فتح المجال لنشاط الجمعيات، فهذا القانون سمح في وقت وجيز جدا في إنشاء 11آلف جمعية على المستوى الوطني و إن كان مجال نشاطها محدودا؛ كجمعيات أولياء التلاميذ، و الجمعيات الخيرية [25] .و يخضع هذا القانون الجمعيات لرقابة الدولة من خلال المادة 16 التي تنص على حق الدولة في مطالبة الجمعيات بمنحها المعلومات الضرورية [26] . و رغم هذا القانون و كذا الأحادية الحزبية التي تقتضي منطقيا منع إنشاء الجمعيات المعارضة لتوجهات السلطة، إلا أنه ظهرت من قبل مجموعة من جمعيات المجتمع المدني على الساحة الوطنية، دون أن تحصل على ملف الإعتماد من وزارة الداخلية؛ كالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي أسسها المحامي علي يحي عبد النور، و التي تسامحت الدولة معها لإرتباطها بالمنظمة غير الحكومية الدولية- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان- التي مارست ضغوطا على الجزائر لكي لا تحلها.

فقد عرف المجتمع المدني في الجزائر التطور، و أصبح يكتسب الإستقلالية عن الدولة التي بدأت تتخلى في المرحلة الإنتقالية تدريجيا عن هيمنتها الإقتصادية و السياسية، و هذا كرد على التحديات الجديدة المفروضة من المجتمع المدني و من الظروف الإقتصادية الداخلية و الدولية.

ففي ظل التحديات الجديدة التي واجهتها الدولة؛ كتزايد عدد السكان، و المديونية الخارجية، و فشل السياسة الإقتصادية المتبعة سابقا، لجأت الدولة إلى فتح المجال للقطاع الخاص بتحويل الإستثمارات من الصناعة الثقيلة إلى الصناعة الخفيفة، و تبني سياسة الإستهلاك من جهة- و إن كان الإنفتاح قد تم في بداية الثمانينيات من خلال برنامج مواجهة الندرة ، و مبدأ إستقلالية المؤسسات-، و الإنفتاح على الإقتصاد العالمي من جهة ثانية.

و سياسيا، تبنى الرئيس الشاذلي بن جديد سياسة "القلاسنوست" بوضع دستور جديد، الذي وضع حدا للمرجعية الإشتراكية، و فصل جبهة التحرير الوطني عن الدولة، و ألغى إحتكار العمل السياسي، و وضع حياة ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية، و تم الإعتراف بحق إنشاء الأحزاب السياسية و الجمعيات و النقابات، و بحق الإضراب، و بحرية التعبير، و إنشاء الصحافة، و تقلصت الرقابة التسلطية على المجتمع، و توسيع المجال السياسي مما سمح للحركة الجمعوية من أن تنشط [27] . لذا فقد أعاد الدستور الجديد النظر في علاقات الدولة بالمجتمع، فسمح بتنفس المجتمع المدني أمام الدولة الضعيفة التي لم يكن لها من خيار آخرغير القبول بالجمعيات كشريك، فملئت الفراغ و أصبحت تشكل تهديدا على الدولة.

فبعد الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988م، تم سن قانون 90-31 في 4 ديسمبر1990م [28] الذي حل محل قانون 1987م، و يعتبرهذا تقدما في النشاط الجمعوي. إذ سمح بتشكيل عدد من الجمعيات المختلفة العلمية و الإجتماعية و الثقافية و المهنية على غرار؛ المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، و النقابة الوطنية للمحامين، و النقابة الوطنية للقضاة، و أصبحت هذه تنافس الجمعيات الرسمية القائمة سابقا، على غرار جمعية تجمع عمل شباب RAJ التي أصبحت تنافس الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، و بهذا عرفت مؤسسات الدولة مجموعة من التصدعات بفعل مجموعة من المطالب المتزايدة والمتنوعة، و التي لم تكن الدولة باستطاعتها تلبيتها بسبب قلة الموارد المالية المتحصل عليها من البيئة الداخلية والخارجية،مما أدخل البلد في إضرابات كثيرة [29].

ففي شهرين فقط من قانون 1990م إنفجر نشاط الجمعيات في كل مجالات الحياة،و قد بلغ عددها في 2005 م 85000 جمعية [30] ، و تميزت بأنها [31] :

1-جمعيات لها أهداف إجتماعية إقتصادية،و تعمل على مكافحة الفقر و البطالة، و الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي، و التقليل من الفوارق الإجتماعية، و تعمل على تحسين مستوى المعيشة و على الزيادة في الأجور. و أحسن مثال على هذه الجمعيات نجد الإتحاد العام للعمال الجزائريين التي ابتعدت عن جبهة التحرير الوطني.

2-جمعيات تولت الدفاع عن الديمقراطية و حقوق الإنسان، بما فيه جمعيات الصحفيين و المهنيين، و هي تستهدف الدفاع عن القيم المشتركة و على التعددية السياسية و الثقافية.

3-الحركة الإسلامية التي كان لها إنتشار واسع عبر كامل التراب الوطني، وعبر مختلف الفئات الإجتماعية، و البعض منها هي في مرحلة جنينية. و نجد منها الجمعيات الخيرية، و التي أصبحت تعمل لصالح الأحزاب السياسية الإسلامية، و كذلك النقابة الإسلامية للعمل.

4-الجمعيات المرتبطة بالحركة البربرية، و هي تعمل على المطالبة بالحقوق الثقافية و بالهوية الثقافية الأمازيغية. و قد ألحت العديد منها على إعادة النظر في علاقات الدولة بالمجتمع.

5-جمعيات ركزت نشاطها في ميادين جديدة كترقية إقتصاد السوق، و حماية البيئة و المستهلك.فنجد مثلا جمعية المتعاملين الإقتصاديين، و جمعية حماية المستهلك.

و لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الدولة لم ترفع القيود البيروقراطية والضغوطات على كل الجمعيات،أي أنه بالرغم من السماح ببروز الجمعيات إلا أن التحرر لم تستفد منه كلها، بل البعض منها فقط التي تمكنت من أن تهيكل نفسها وطنيا كالمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي و التقابة الوطنية للمحامين، و النقابة الوطنية للقضاة، و الأخرى من أن ترتبط بالمنظمات غير الحكومية الدولية كصحافي بلا حدود، و منظمة العفو الدولية...الخ.

في حين الأخرى لم تتمكن من أن تتحرر من الإجراءات البيروقراطية التي وضعتها الدولة لتخوفها من بروز جمعيات تعارضها، خاصة فيما يتعلق المجال النقابي المهني، و هذا أخذا بعبرة نقابة التضامن في بولونيا في بداية 1980م بقيادة المهندس في الكهرباء ليش فاليسا في ميناء غدانسك. فبمجرد الإعتراف الرسمي بها، إنتقل في أقل من أسبوع أكثر من مليون عامل بولوني من النقابة الرسمية التابعة للسلطة إلى نقابة التضامن و إلى فراغ الأولى. فمن هذه العبرة أبقت الدولة في الجزائر على النقابة الرسمية الإتحاد العام للعمال الجزائريين كممثل وحيد للعمال في الحوار، خاصة مع بروز النقابات المستقلة، ففتحت الدولة المجال في البداية للأحزاب السياسية و لكن أغلقته على الجمعيات لتخوفها من بروز مجتمع مدني حقيقي ينافسها.

فاستمرت الدولة في التعامل مع الجمعيات التابعة لها كالإتحاد العام للعمال الجزائريين، و الإتحاد العام للنساء الجزائريات، والإتحاد العام للفلاحين الجزائريين، و التي تعمل على فرض إستمرار هيمنتها و الدفاع عن النظام، فهذه لا تتمتع بأية إستقلالية على الدولة. و قد شمل الأمر لاحقا جمعيات عديدة أصبحت تعبر عن ولائها للنظام مقابل حصولها على الريع، و هو ماإنعكس على مصداقيتها من جهة، و من أن تمنع من بروز مجتمع مدني بل تضعفه. فرغم العدد الكبير من الجمعيات المختلفة، إلا أنها تبقى بدون فاعلية، و هذا رغم العمل المحدود الذي تؤديه البعض منها.

جمعيات المجتمع المدني بين الإرادة في الإستقلالية والضغوطات المؤسساتية:

إن إلغاء المسار الديمقراطي في 11جانفي1992م، ودخول الجيش الحياة السياسية، و إعلان حالة الطوارئ، قد أثرعلى مسار الدمقرطة، بل أدى إلى تضييق الحريات العامة، و إلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية و الجمعيات والنقابات، و أدى بالمقابل إلى تقوية قوة الدولة على حساب المجتمع المدني، و إن كان قائما فهو شكلي و تابع للدولة.

فما هو دور هذه الجمعيات في التفتح الديمقراطي؟

فمن جهة أخرى فان الجمعيات اعتبرت كمحاور متميز مع الحكومة، فشاركت في لجان عديدة و بصفة نشيطة و في مختلف التشاورات و الإستشارات لإصلاح الإدارة، كما أن النقابة العمالية و أرباب العمل عملت جنبا لجنب مع الحكومة فيما يتعلق عالم الشغل و الإصلاحات الإقتصادية . فرئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف أنشا المجلس الاستشاري لضمان مشاركة الجمعيات.

و ما يميز القليل جدا من هذه الجمعيات هو تمتعها بالإستقلالية التامة عن الدولة،وتمكنت من أن تفرض نفسها نوعا ما بالرغم من المحيط العام غير الملائم للنشاط الجمعوي، بعيدا عن تدخل و رقابة الدولة من الناحية المادية و المالية، و هو ما ينطبق على الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و جمعية تجمع عمل شبابRAJ، و هذا لإرتباطها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمارس ضغوطا دولية على الجزائر لكي لاتعرقل عمل هذه الجمعيات.

ومن جهة أخرى فان مختلف الجمعيات في حركيتها أصبحت تخضع لمجموعة من العراقيل التي عرقلت من نشاطها و المتمثلة في:

1-حالة الطوارئ في فيفري1992م، الذي ضيق من عمل الجمعيات . و في هذا يرى الباحث الفرنسي في العلوم السياسية جون لوكا، أنه من الناحية القانونية فان المجتمع المدني يكون في هذه الحالة ضعيفا ، و نفس الأمر في حالات الحروب أين المجتمع يقتصر فقط على الجمعيات الخيرية، ويعيد هذا إلى الذهن وضعية الجزائر بعد الإستقلال، إذ بموجب المادة 54 من دستور1963م تم توقيف الدستور إلى غاية دستور1976م [32] .

2-في أن الدولة تعلن إحترامها لمبادئ الدستور و للقانون ولحرية حركية و نشاط الجمعيات و لكن في الممارسة تقوم بالتضييق و الحد من عملها. فالسلطة تمارس ضغوطات إدارية و قضائية على النقابات المستقلة التي تعبر على رأي القاعدة،على غرار ماحدث لنقابي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذين وضعوا تحت الرقابة القضائية في إضراب 2005م. و أكثر من هذا، فالسلطة رفضت منح وصل التسجيل لنقابتين، كما أن هناك إعادة النظر في حق الإضراب الذي هو حق دستوري و قانوني ممنوح

للعمال كما تنص عليه المادة 90-02 ، فالعدالة قررت عدم شرعية الإضراب الذي تنادي به النقابات المستقلة لاسيما إذا كان مفتوحا.

3- فضلا عن إختراق هذه الجمعيات من خلال فرض الرقابة المالية عليها و ربط المساعدات المالية بالتعبيرعن الولاء للدولة ، و استبدال قادتها الذين يتبنون لمبدأ الإستقلالية عن السلطة بآخرين، موالين لها ، و بشكل يجعل تقريبا غالبية الجمعيات تعبر عن تأييدها لكل المبادرات التي من عند الدولة والسلطة. و بالرغم من أن هناك إرادات لإنشاء الجمعيات المستقلة إلا أن هذه تجابه برفض الإدارة التي تفرض عليها ضرورة الرقابة المالية.

4- كما أن هناك محاولات فاشلة من قبل الدولة لإضعاف دور هذه الجمعيات ذي البعد الدولين من خلال خلق جمعيات منافسة لها كإنشاء الجمعية الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

5-خلق إنشقاقات بداخلها بشكل شل عمل الجمعيات، و هو إجراء مس معظم الجمعيات الوطنية التي تنشط في المجالات الإستراتيجية، فعملت الدولة على إسترجاع المجال الذي فقده بفعل أحداث أكتوبر1988م، لصالح النقابات المستقلة و الإتحادات المهنية و الجمعيات.

فهذه العراقيل حددت من نشاط الجمعيات، و ما صراع بين الدولة و المجتمع المدني حول قضايا حقوق الإنسان، و قانون الأسرة، و التعليم، و الحقوق الثقافية، و قضية الهوية لدليل على تشدد الثقافة السياسية التسلطية للنخبة الحاكمة في النظام السياسي القائم التي تلجأ إلى المناورات السياسية للإبقاء على إمتيازاتها [33] .

و ما يميز اليوم المسارالديمقراطي هو أنه محدود ، و لا يرق إلى طموحات الشعب الجزائري. و الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني ظهرت في وقت صعب ، و هي لم تتجذر في المجتمع الجزائري و من ثم فان قدراتها التعبئية محدودة، و نشأة العديد منها كان بدفع من الدولة، و هذا بغرض إجهاض كل ظهور و بروز حقيقي للمجتمع المدني (****). فضلا عن إرادة السلطة في تجاوز أزمة المشروعية التي تعاني منها، مما يجعل هذه الجمعيات بدون جدوى على أساس أن نشأتها مرتبط بالسلطة فهي ستبقى رهينة منطق السلطة و بدون أية فاعلية، كما أن العنف السياسي المنتشر،و العنف المضاد هي عوامل غير مشجعة وغير مؤيدة لإقامة مسار المجتمع المدني، كما أن الحذر و الظن المتبادل بين السلطة و التنظيمات الجمعوية يمنع من بروز مجتمع مدني [34] .

خاتمة :

فالمجتمع المدني في الجزائرهو غير قادر على تعديل ميزان القوة الذي هو في صالح الدولة، لعدم تجذره (أي المجتمع المدني) ، و هذا بسبب مجموعة من العوامل التاريخية التي تعود إلى فترة الثورة التحريرية، و المرتبطة أساسا بالنخبة المسيطرة على الثورة التي لم تقبل بتعدد الأفكار و التصورات، فكان غرضها هو تحقيق الإستقلال الوطني. و هو سلوك سياسي إستمر بعد الإستقلال، و جسدته القيادة العسكرية بقيادة هواري بومدين، و التي ركزت كل عملها على بناء الدولة على حساب المجتمع المدني. و أما في فترة التعددية السياسية، فانه بالرغم من ضعف الدولة و ترك المجال للجمعيات في الظهور، إلا أن هذا كان مؤقتا، حيث إستعادت الدولة مكانتها وجعلت المجتمع المدني خاضعا لها ، و ما ساعدها في ذلك هو حالة الطوارئ، و العنف السياسي الذي ساد البلاد، و الذي حد من الحريات العمومية و الفردية . و فضلا عن هذا، فان عدم النضج السياسي للمجتمع يعد من العوامل المعرقلة لتطور المجتمع المدني.

الهوامش :

1-هيغل فريديريك،مبادئ فلسفة الحق،ترجمة تيسير شيخ الأرض، دمشق،مطابع كلية القيادة و الأركان،1974، ص.230-260

2 - -http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11449.

3- علوان لبيج حسن،الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي،العدد236،المجلد 10، 1998 ،ص.98.

4- -نفس المرجع ،ص99.

(*) - ففي تلمسان نجد عمال ميناء نمورسNemours كانوا منتمين في غالبيتهم إلى الكونفيدارلية العامة للعمال، وبفضلها تشكلت الأفكار السياسية في المنطقة.

-Bendiab Abderrahim,"Tlemcen dans les annes cinquante",Revue Algerienne, volumeXV,numéro 4,decembre1978,p.84.

5-Carlier Omar,"La société civile,un intermédiaire en quete d'affirmation",Les Débats D'El Watan, journal El Watan,vendredi 1-samedi2 juin 2007,p.2.

6 -Bendiab Abderrahim,op.cit.,p.4

7 -Ageron Charles Robert,Histoire de l'Algérie contemporaine,tome II,France,PUF, 1979,p.319.

8- الوناس المنصف،"الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة إنتفاضة تشرين الأول/أكتوبر1988م"، في الأزمة الجزائرية ، ط2،لبنان،مركزدراسات الوحدة العربية،1999،ص.243 .

9- -نفس المرجع،ص.244.

(**)- ماعدا الحركة الوطنية الجزائرية التي أنشائها مصالي الحاج التي رفضت الإنضواء تحت مظلة جبهة التحرير الوطني.

10- المديني توفيق ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،سوريا ، منشورات إتحاد الكتاب العرب،1997، ص. 723 .

11- نفس المرجع،ص.723.

12-Declaration de l'UGTA,le 1er juillet, Annuaire de l'Afrique du Nord,1962,p.298.

13-Documents,20 decembre1962-accord FLN-UGTA,Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962, pp..740-741.

14- Ouerdane Amar,La question Bérbére dans le mouvement national Algérien1926- 1980,Alger,éditions Ijtihad,1993,p.129.

15-المديني توفيق، المرجع السابق الذكر،ص..725-.726

16 -نفس المرجع،ص.740.

17-Lazreg Marnia ,The Emergence of classes in Algeria , PH.D Sociology General , University of New York,1975,p.275.

18-Entelis John P.,State and society in Algeria,Boulder,CO,Westview press,1992,p.1.

19 - المديني توفيق، المرجع السابق الذكر،ص.737.

20-De Villers Gauthier,l'Etat et la révolution Agraire,Revue Francaise de Sciences Politiques, France,fevrier 1980 , numéro 1,p.115.

21- أمر رقم 71-79 مؤرخ في 3ديسمبر1971م يتعلق بالجمعيات، العدد 105 ، الجريدة الرسمية ، الصادرة في 24 ديسمبر 1971م،ص.1815.

22 -Grim Rachid,"La société civile en Algérie,un mythe aujourd'hui,une réalité demain?", Journal El watan,dimanche27mai 2007,p.23.

23 -Bryner Rex , Korany Bahgat , and Noble Paul , political liberalization and democratizazaton in the Arab World,volume 2,Boudler,Westview,1995,p.28.

24 -Entelis John P.,op.cit.,p.1.

(***) - وأحداث أكتوبر1988م ماهي إلا تعبيرا عن فشل بالعقد الرضائيruling bargain ،وقد مس الدولة الجزائرية حتى في أسسها ، والقوى الإجتماعية المستقلة التي إعتبرت على أنها خاضعة لرقابة الدولة، ظهرت بقوة عجيبة، وإن لم تكن بقدر كاف على مواجهة تحد هيمنة قوة الدولة .

25-Grim Rachid,op.cit.,p.23.

26- قانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 يوليو1987م يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد31، الصادرفي 29 يوليو1987م، ص.1202.

27 -Entelis John P.,op.cit.,pp.10-18.

28-قانون رقم90-31 المؤرخ في 4ديسمبر1990م يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53 ، الموافق ل5ديسمبر1990، ص.1687

29-Boukhobza M'hammed , Octobre88 : Evolution ou rupture ? , Alger , éditions Bouchene,1991,pp..73-74.

30-في حوار مع مدير الحريات العمومية و الجمعيات بوزارة الداخلية في 2006.

31-Bryner Rex , Korany Bahgat , and Noble Paul,op.cit,p.28

32-Leca Jean,"L'etat d'urgence ,un tracteur inhibiteur ", Journal El watan ,vendredi 1- Samedi2 juin 2007,p.2.

33-Bryner Rex , Korany Bahgat , and Noble Paul,op.cit., p. 29.

(****)- على غرارالجمعيات ذات الطابع السياسي التي وصل عددها أكثرمن65 حزبا سياسيا، إذ الغرض منه هو إجهاض الظاهرة الحزبية أكثر منه إعطاء ديناميكية لها .

34 -Leca Jean,op.cit.,p.2

--Bendiab Abderrahim,"Tlemcen dans les annes cinquante",Revue Algerienne, volumeXV,numéro 4,decembre1978,p.84.

-Carlier Omar,"La société civile,un intermédiaire en quete d'affirmation",Les Débats D'El Watan, journal El Watan,vendredi 1-samedi2 juin 2007,p.2.

-Ageron Charles Robert,Histoire de l'Algérie contemporaine,tome II,France,PUF 1979,p.319.